

عزها حله مستحق لثباتها عنها بخلافها والاشارة فانه قد يقع دون الاشتراك كما في قول
 الخليل في شرح المفضل قال وهذا صنف من تصنيفهم ان اوتى الالف على ما بها وان التمهيد
 لربحها ما لنا جاز في المضمون اليها كما ذكرناه واما الثانية في قولك جاز ما زيد
 واما عروضا لالف على الف في كيان هو من واقعها فانها تفرق ههنا الى ما لم يفرق
 كما لا يفرق واختاره ابن ابي عمير في الملائكة فالف الف والالف على الف لا يدخل عطف
 آخر واجازته الملائكة في شرح المفضل بالاضافة الى ان الواو في آخره عطف
 داخل على ما لم يفرق واما حرف العطف والاشارة ان يكون صفة صفة مستقلة
 حرف في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما في ابا واوله فلا يعدهم ان يكونوا جازا
 اما بعض الجمع بينهما وبين ما المقدمه ويكونان في نفسها لغير الجمع بين ما بعدهما ويرتبط
 بعد المقدمه قال وهذا هو الصحيح فالان فيهما ويطون الحرف على حرف العطف قريب
 بمعنى او فيكون لاجل التثنية او الاثنية لكن كثيرا ما الواو على ما شاهد وقوعها بدون
 واكقول المشاعر باليتما انما اشارة فانها انما المجهولها انما اشارة فانها انما
 ارتفع باطن قدما وهو كتاب عن الحرف وفيه شاهدان وهو فتح الهزة وشاهدان
 وهو ابدالها بالالف الاو في اية كما قال في مقام واقول لاشارة في اول لان الكلام
 اما المكسورة الهزة المشددة المبره وجهه ليست في التثنية فاذن لا جازا في التثنية
 ما في المتن في العلية ويلزم سببها انما هي اياها فالف الف في اللفظ لا في المعنى
 والاشارة الواو وتقول في مقام زيد واما عروضا فالف الف في اللفظ لا في المعنى
 شك او غير وقد سمع تركها الواو في قولك زيد ارفع قد تقدم بعدها واما ما في المتن
 اي ابا يدروا الغراء فيؤسفني به يقومون ما تقدم كما يجوز ويقعد بخلاف في الالف
 فلا يفرق الواو ولا يفرق سببها بلها هذا ما يقتضيه هذا الكلام وانما حقيقنا ان
 ان اوتى الف الف باعتبارها بالاشارة عليها الواو سلبا باعتبارها بالاشارة سلبا
 بل هو والسبق وعدمه تقول قام زيد وما عرو وقام زيد وما عرو وعبارة المتن لا في قول

وقد كثر ما ان موضع ذكرها اياها وقع في موضع ذكرها ثانيا في ظرفها في قولنا
 والمقصود ان قلبه في قولنا ثانيا في قولنا ثانيا في قولنا ثانيا في قولنا ثانيا في قولنا
 التي هي فاعرف ملك عنى في تصنيف والافلاطون وان في عدة انقلب وتبين
 تقع اما في الفهم البنية فلا يقال لا تقرب ما زيد ما عرو وتقع في امر في قولنا
 زيد او اواها بخلاف او فاما تقع فيها تقول لا تقرب زيدا او عروا وتبين ان نظرية
 الفهم المتصلة سميت بذلك لما بيننا من الواقعين قبلها وبعدهما من الاتصال
 لا يستغنى احداهما عن الآخر ويشتمل ايضا معادلهما لهما الهزة في اعادة التثنية في
 سواء على اقتضاه صحت والاستفهام في نحو زيد قام ام عرو وهو نوع من الاستفهام
 اي لطف المستوفين في عمل المستفهم وخل على التثنية في الاخرة الاستفهام نحو انما
 زيدا من السورة وان يدغم المثار عرو او اكرهت ام ارا لدا وقد صرح ابن الجاحظ
 بوجوب ابدال احد التثنية من الهزة وقال في شرحه في بيان ذلك في كتابه في بيان
 هذا باب اورد ان كان ذلك في الاخرة انما هو في قولك زيد قام ام عرو وان
 اقتضت ابدالها في قولنا لعل انما اورد في كتاب المعرفه في الكلام الحسن لا انما في
 اللفظ وانما في قولنا لعل انما اورد في كتاب المعرفه في الكلام الحسن لا انما في
 اي الالف من قوله وجعلك الاخر عدلا الاول فاضارا الذي لاشارة في قولنا
 قلت لعل زيد ام عرو كما ان جازا جازا وحسبك بدشاهة على خلاف ما ذهب اليه
 في المسئلة هذا كلامه ان قلت بلوح ان عبارة المتن في قوله لعل زيد ام عرو
 قلت اما ان يجعل اللام الداخلة على المستوفين كما داخل في قوله لعل زيد ام عرو
 مدخلها كما في الحذف والجملة بعد هفتد بعلية فقه الرباطي لاجل المستوفين داخل على
 متناهية الاستفهام او يجعل في قوله لعل زيد ام عرو لعل زيد ام عرو لعل زيد ام عرو
 المستوفين كما لو كانا من داخل على الاخر منها حتى الاستفهام وفي قوله لعل زيد ام عرو
 فواهما ادري اذ كنت داريا لسبع ربيع من الجاهل زمان وعلم جازها في هذا الباب في

Copyrighted by King Fahd University

وقد